المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن
Member of TAG-Foundation

مجلة المجمع

أغسطس ٢٠١٨ – الإصدار ٤٥

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني

إصدار الطبعة الثالثة من
معجم طلال أبوغزاله للمحاسبة والأعمال

في هذا العدد:-

١ إصدار الطبعة الثالثة من معجم طلال أبوغزاله للمحاسبة والأعمال

١ الدورات التدريبية المنعقدة خلال شهر آب/ أغسطس ٢٠١٨

٢ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يصدر الدليل التعريفي لعام ٢٠١٨

٢ تعيين إيركي ليكانين رئيساً لمجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية

٣ ميزة تقليل الفجوة بين التأمين وغيرها من الصناعات

٥ ارتفاع وتيرة الاستحواذ على المصارف الخليجية: بدافع النمو أم التكلفة؟

إصدار الطبعة الثالثة من معجم طلال أبوغزاله للمحاسبة والأعمال

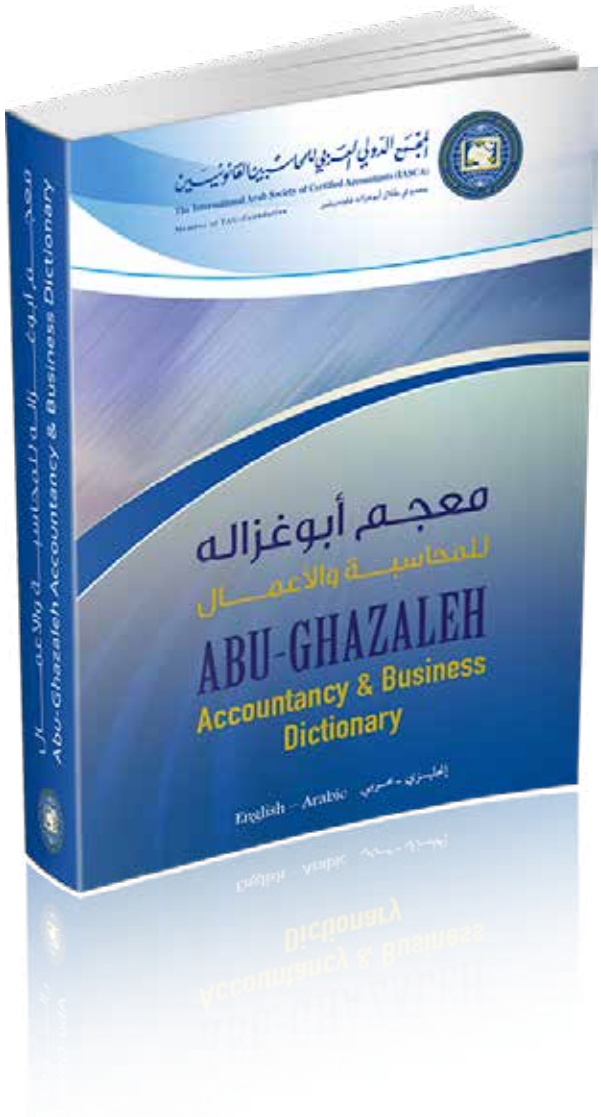

عمّان- أعلن سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين عن إصدار الطبعة الثالثة من معجم طلال أبوغزاله للمحاسبة والأعمال.

وأكد الدكتور أبوغزاله على أن هذا المعجم يتميز بشموليته حيث يلبي حاجات المهنيين من المحاسبين ومدققي الحسابات، والمصارف، ورجال الأعمال، والشركات وسائر العاملين في ميادين الاقتصاد والمحاسبة والأعمال، مضيفا أن المعجم يقدم عوناً لطلبة الجامعات والكليات والمعاهد والدراسات العليا، ومرجعاً أساسياً لهم في دراستهم وعملهم في زمن العولمة الذي تتسارع فيه التطورات على مختلف الأصعدة العلمية والمعرفية والتقنية.

وأشار أبوغزاله إلى أن هذا المعجم يتضمن ما يقارب اثني عشر ألف مصطلح متعلق بمهنة المحاسبة والتدقيق المتوافقة مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وقواعد السلوك الأخلاقي والتمويل والاستثمار والأعمال المصرفية والتأمين والضرائب.

واستند المجمع لإعداد هذا المعجم إلى العديد من المراجع العربية المترجمة، والتي تتضمن كتب حول معايير المحاسبة الدولية، ومعايير التدقيق الدولية، ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، حيث قام المجمع ومن خلال مهامه وأهدافه على مر السنوات بترجمة هذه الكتب ونشرها بعد أن تم اعتمادها من الهيئات الدولية الواضعة لهذه المعايير.

ومن منطلق ترسيخ مفهوم التعليم الفردي أو الذاتي سيتم إصدار هذا المعجم بشكله الإلكتروني لدعم العملية التعليمية وتحولها من التلقين إلى الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات، حيث يتابع المتعلم تعلّمه حسب طاقته وقدرته ووفقا لما لديهِ من خبرات ومهارات سابقة.

الدورات التدريبية المنعقدة خلال شهر أغسطس ٢٠١٨

الدورة التأهيلية لشهادة «مزاولة مهنة المحاسبة القانونية في الأردن JCPA»

عمّان- اختتمت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) الدورة التأهيلية لشهادة «مزاولة مهنة المحاسبة القانونية في الأردن JCPA» التي نظمتها لمجموعة من المشاركين، حيث تم مناقشة جميع محاور الورقة الاولى «التشريعات والقوانين» ومحاور الورقة الثانية «المحاسبة والتدقيق» وتم تسليم جميع المشاركين شهادات حضور.

دورة بعنوان «ضريبة الدخل والمبيعات وتطبيقاتها من الناحية المحاسبية»

تم عقد دورة تدريبية متخصصة بعنوان «ضريبة الدخل والمبيعات وتطبيقاتها من الناحية المحاسبية» لعدد من الموظفين حيث جاءت الدورة بهدف توضيح وبيان مصادر الدخل الخاضعة للضريبة إضافة إلى مصادر الدخل المعفاة من الضريبة وكذلك النفقات المقبولة

وغير المقبولة ضريبياً إضافة إلى المعالجة الضريبية لكل من الخسائر، الإعفاءات، التبرعات، المسقفات، الفوائد الدائنة، المبالغ المدفوعة للمقيمين وغير المقيمين، والرواتب والاقتطاعات مع بيان الأسس الفنية في التدقيق الضريبي لأهم بنود القوائم المالية مع التطرق للأنظمة والتعليمات لتوضيح جميع محاور الدورة، وفي نهايتها تم تسليم جميع المشاركين شهادات الحضور.

دورة تدريبية متخصصة بعنوان «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية»

عقدت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) دورة تدريبية بعنوان «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» لموظفي شركة الفيصل في المملكة العربية السعودية، حيث تمت مناقشة عدة معايير تشمل عقود الإيجار، العقارات الاستثمارية، الأصول، المخزون، الاستثمارات، إضافة إلى المعايير التي لها علاقة بالشركات التجارية والعقارية، وتبني المعايير.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يصدر الدليل التعريفي لعام ٢٠١٨

عمّان - أصدر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين الدليل التعريفي الذي يبين إنجازات ونشاطات المجمع خلال عام ٢٠١٧ التي قدمها خدمة للمحاسبين والمهنيين في الوطن العربي.

ويتضمن الدليل رؤية المجمع وأهدافه المستقبلية لتطوير خدماته وتطلعاته المستمرة للأحداث الاقتصادية وتطوير ونشر الأفكار والمفاهيم الجديدة والحديثة في مجال المال والأعمال من أجل إكساب أعضائه ومنتسبيه القدرة والوسيلة على مواكبة التطور والإبداع في مهنتي المحاسبة والتدقيق.

ويؤكد الدليل على أهداف المجمع التي تأسس من أجلها ودوره في بناء القدرات المهنية ذات العلاقة بمهنتي المحاسبة والتدقيق على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

للاطلاع على الدليل: يرجى الضغط هنا

تعيين إيركي ليكانين رئيسًا لمجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية

لندن - عُيّنَ إيركي ليكانين، المحافظ السابق للبنك المركزي الفنلندي، رئيسًا لمجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) الذي يمتع بخبرة دولية رائدة في مجالي الاقتصاد والسياسة. ويأتي تعيين ليكانين خلفًا للسيد مايكل برادا الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمناء منذ عام ٢٠١١.

ومجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو المسؤول عن إدارة ومراقبة مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS®) المطلوبة الآن في أكثر من ١٤٠ ولاية قضائية.

وتولى السيد/ ليكانين هذا المنصب بعدما شغل منصب محافظ بنك فنلندا المركزي لمدتين، كل مدة منهما سبع سنوات. كما شغل أيضًا منصب محافظ صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠٠٤ وعضوية مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي.

تمتد خبرة السيد/ ليكانين إلى سنوات عديدة في مجال العمل على المستوى الدولي، فقبل انضمامه إلى بنك فنلندا، عمل ليكانين مفوضًا لدى المفوضية الأوروبية، في لجنة الميزانية ثم انتقل بعد ذلك إلى جمعية المشروعات والمعلومات. كما شغل منصب وزير المالية في فنلندا منذ عام ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٩، كما عمل رئيسا للبعثة الفنلندية إلى الاتحاد الأوروبي في وزارة الخارجية منذ ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤. علاوة على ذلك، كان السيد/ ليكانين أصغر مواطن فنلندي يصبح عضوًا بالبرلمان في سن ٢١ سنة، حيث استمرت عضويته لمدة ١٨ سنة من عام ١٩٧٢.

وتعقيبا على قرار التعيين صرح الرئيس السابق لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مايكل برادا: «حظيت بشرف الارتباط الوثيق بمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لقرابة عقدين من الزمان، منذ إنشاء المؤسسة في بداية الألفية وصولًا إلى شغلي لمنصب رئيس مجلس الأمناء. ويشرفني ويسرني أن أسلم الراية إلى إيركي ليكانين، فهو أفضل من يخلفني

حيث يحظى بالسمعة الطيبة والكفاءة العالية. أتمنى له القيادة الناجحة للمؤسسة في مسيرتها الساعية إلى تحقيق تبني العالم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.»

فيما صرحت شيلا فرازر، نائب رئيس مجلس الأمناء ورئيس لجنة الترشيح قائلة: «إيركي ليكانين لديه خلفية مثيرة للإعجاب، تجمع بين خبرة القيادة العليا على المستويين المحلي والدولي والفهم العميق للتمويل والاقتصاد والسياسة. يسرني أن أرحب به رئيسًا جديدًا لمجلس الأمناء. كما أود أن أشكر الرئيس السابق مايكل برادا على تفانيه وإخلاصه في عمله. لقد كان مثالًا للقائد الناجح لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية منذ عام ٢٠١١ حتى وصولها إلى وضعها الحالي حيث تم الاعتراف بمعاييرها المحاسبية واستخدمت في أنحاء كثيرة من العالم التي أبدت احترامها لهذه المعايير.»

وقال إيركي ليكانين: «إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لها دور رئيسي في النظام المالي العالمي. وقد أبلى السيد مايكل برادا بلاءً حسنًا في منصبه كرئيس لمجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية، وأشعر بالفخر لأكون خليفته في المنصب. وإنني أتطلع إلى القيام بدور كبير في نجاح مستقبل المؤسسة.»

يشار إلى أن تعيين السيد/ ليكانين تم لفترة أولية مدتها ٣ سنوات، تبدأ بعد عقد مجلس الأمناء اجتماعه في جوهانسبرغ، بجنوب إفريقيا، في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٨. ويأتي تعيينه عقب عملية بحث عالمي واسعة النطاق قادته لجنة الترشيح بمجلس الأمناء، حيث جاءت التوصية بتعيينه بدعم مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإجماع وتمت الموافقة عليه لاحقًا من قبل مجلس مراقبة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ميزة تقليل الفجوة بين التأمين وغيرها من الصناعات

كتبه جاري كابوريك، عضو بمجلس معايير المحاسبة الدولية

لندن - الممارسات المحاسبية الموجودة حاليًا يُنظَر إليها على نطاق واسع بأنه يشوبها الإبهام ويعتريها عدم الاتساق، أما بالنسبة للشركات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تختلف فيها المحاسبة الخاصة بعقود التأمين في الوقت الحالي اختلافًا كبيرًا عن المحاسبة الخاصة بالعقود الأخرى، ويمثل هذا الاختلاف متاعب لا لزوم لها للمستثمرين المحتملين.

في عام ٢٠١٧، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارًا دوليًا جديدًا لإعداد التقارير المالية للإسهام في معالجة هذه المشكلات وغيرها المتعلقة بالمحاسبة الخاصة بعقود التأمين. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧ «عقود التأمين»، والمقرر أن تطبقه الشركات في عام ٢٠٢١ - هو أول معيار دولي حقيقي في عقود التأمين. وعلى الرغم من شدة اختلاف المتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧ عن متطلبات المحاسبة القائمة بشأن عقود التأمين في معظم دول العالم، إلا أن هذه المتطلبات تستند إلى مبادئ معروفة جيدا مقارنة بغيرها من مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى. ومن ثم، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ سيساعد على تضييق فجوة المقارنة بين المحاسبة في صناعة التأمين والمحاسبة في الصناعات الأخرى.

هذا المقال يلقي الضوء على أوجه التشابه بين المتطلبات الرئيسية الآتية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧ والمتطلبات الرئيسية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى:

- قياس الالتزامات بالقيمة الجارية
- الاعتراف بالإيرادات على أنها ناتجة عن الخدمات التي تقدمها أية شركة إلى عملائها.

التزامات تقديم الخدمات

في عقد التأمين (أو البوليصة)، تَعِد شركة التأمين العميل (أو صاحب البوليصة) بأنها ستتحمل النتائج المالية للأحداث المستقبلية غير المؤكدة. نتيجة العقد تكون غير مؤكدة كما أن الربح أو الخسارة لشركة التأمين لا يكونان معروفين لسنوات. هذا العقد يجمع ما بين سمات أداة مالية وسمات عقد الخدمات، بحيث تتداخل هذه العناصر فيما بينها ولا يمكن المساءلة عن كل عنصر منها على حدة.

في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ يجب على شركة

التأمين النص في ميزانيتها العمومية على التزاماتها المفروضة عليها في عقود التأمين بإجمالي:

- تقديرات المبالغ الحالية التي تتوقع شركة التأمين جمعها من أقساط التأمين وسدادها للمطالبات والفوائد والمصروفات، بما في ذلك ضبط توقيت ومخاطر هذه المبالغ (التدفقات النقدية)
- الربح المتوقع لتوفير تغطية تأمين مستقبلية (هامش الخدمات التعاقدية).

يتوافق قياس التزامات شركة التأمين بالقيمة الحالية مع المتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولية رقم ٣٧ «المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة للمخصصات» وتتوافق أيضا مع المتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ «الأدوات المالية» بالنسبة للالتزامات المالية. وبشأن الالتزامات التي تتشابه سماتها مع التزامات التأمين، كل من معيار المحاسبة الدولية ٣٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣٧ يشترطان القياس استنادا إلى التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

الاعتراف بالربح في نفس الوقت الذي تقدم فيه الخدمات - مثل التغطية التأمينية - ينسجم مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ «الإيرادات من العقود مع العملاء».

المبالغ التي تتوقع شركة التأمين دفعها للمطالبات والفوائد والمصروفات إذا تجاوزت المبالغ التي تتوقع شركة التأمين جمعها من أقساط التأمين، ينتج عن العقود خسارة ولا يتم تحقيق هامش خدمات تعاقدية. ويتم الاعتراف بالعجز على الفور في الربح أو الخسارة، لأن قياس عقود التأمين يجب أن يعكس التزام شركة التأمين بتقديم تغطية تأمينية في المستقبل. ويجب أن يكون مبلغ ذلك الالتزام على الأقل معادلا للتدفقات النقدية المتحققة. ويتوافق هذا النهج مع الطريقة التي يتم من خلالها الاعتراف بالأرباح والخسائر على العقود المبرمة مع العملاء في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥.

يمكن النظر إلى التزامات التأمين (وهي التدفقات النقدية المتحققة بالإضافة إلى هامش الخدمات التعاقدية) على أنها تتكون من عنصرين:

- الالتزام بالتغطية المتبقية - الذي يعكس التزام شركة التأمين بتقديم تغطية تأمينية إلى عملائها والتي يتوافق قياسها على نطاق واسع مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ [١].
- الالتزام بالمطالبات المتكبدة-الذي يعكس التزام شركة التأمين بسداد المطالبات إلى العملاء والتي يتوافق قياسها على نطاق واسع مع معيار المحاسبة الدولية ٣٧.

تقديم الإيراد

تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من شركات التأمين تقديم بيان دخل الإيراد المحقق من خدمات التأمين، ويتم تحديده بشكل يتوافق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية والمبادئ العامة للمعيار، تحدد شركة التأمين الإيراد المحقق من خدمات التأمين بمبلغ يعكس المقابل الذي تحققه شركة التأمين من تلك الخدمات. ويعني هذا أن شركة التأمين:

- تعترف بإيراد التأمين في كل مدة على أنه يلبي التزامات الأداء المنصوص عليها في عقود التأمين.
- تستثني من إيراد التأمين أية إيداعات (يشار إليها كعناصر استثمار في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧).

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧-المتوافق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥- أن تنص الميزانية العمومية على التزامات التأمين ويسجل بيان الدخل التقدم نحو تلبية التزام الأداء المنصوص عليه في العقود. وعلى وجه التحديد:

- لقياس التزام العقد في نهاية المدة. يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ مبلغ الإيراد الذي يتعين الاعتراف به في كل مدة كما يضبط من التزام العقد في بداية المدة بمقدار مبلغ الإيراد المعترف به.
- يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧ نموذج قياس والذي يحدد المبلغ المحمول لالتزامات التأمين في بداية مدة إعداد التقارير ونهايتها. ويتم تحديد مبلغ إيراد التأمين المقدم بالرجوع إلى هذين المبلغين المحمولين.

الإيداعات التي تجمعها شركة التأمين عن طريق الأقسام المُحَصَلة هي المبالغ التي يشترط عقد التأمين أن تعيد شركة التأمين سدادها إلى صاحب البوليصة، حتى ولو لم تقع الأحداث المستقبلية غير المؤكدة.

الالتزامات الخاصة بتسديد الإيداعات إلى صاحب البوليصة، إذا لم تكن مُتضمنة في عقد تأمين، سوف يتم قياسها وتقديمها وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. وعندما يرتبط إيداع بالالتزام بتقديم تغطية تأمينية، يتم قياسه وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧. ومع ذلك، لن يمثل بشكل حقيقي أوجه التشابه الموجودة بين الأدوات المالية التي تندرج ضمن نطاق

---

١ باستثناء أنه: (١) بالنسبة لعقود التأمين التي لا تحتوي على سمات اشتراك مباشر، يتم تحديث القياس للتغييرات الموجودة في الافتراضات المالية؛ و(٢) وبالنسبة لعقود التأمين التي تحتوي على سمات اشتراك مباشر، يتم تحديث القياس للتغييرات الموجودة في القيمة العادلة للبنود التي تشترك فيها الشركة وصاحب البوليصة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ والإيداعات المتضمنة في عقود التأمين التي تندرج ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧، إذا قدمت شركة التأمين إيصالات وفواتير إعادة سداد هذه الإيداعات كإيراد تأمين ومطالبات متكبدة. والقيام بذلك يعادل اعتراف بنك ما على أن وديعة معينة هي بمثابة إيراد وأن إعادة سدادها بمثابة مصروفات. وبناءً عليه، فإن المتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧ تستثني هذه الإيداعات من إيراد التأمين والمطالبات المتكبدة.

الخاتمة

إن التغييرات التي قدمها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧ ستمكن مجموعة كبيرة من المستخدمين من فهم البيانات المالية الخاصة بشركات التأمين ومقارنتها بالبيانات المالية الخاصة بالشركات الموجودة داخل صناعة التأمين وخارجها. وبشأن الإيراد المحقق في أية صناعة أخرى، سيستثني إيراد التأمين الإيداعات وسيعكس فقط الخدمات المقدمة. وباستثناء تسهيل قابلية مقارنة الصناعات المتعددة، فإن هذا التغيير سيجعل من السهل لجمهور المستثمرين غير المتخصصين فهم بيان دخل شركات التأمين.

ارتفاع وتيرة الاستحواذ على المصارف الخليجية: بدافع النمو أم التكلفة؟

لا يدق أحد ناقوس الخطر بشأن أداء المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من المخاوف من التأثير على الميزانيات العمومية نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يطرح تغييرات على متطلبات التصنيف والقياس وتقييم الإنخفاض في القيمة وتغيير طريقة حساب المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لخسائر القروض في ميزانياتها، وفرض وجهة نظر بعيدة المدى وأكثر تطلعًا للمستقبل. قد تواجه مصارف دول مجلس التعاون الخليجي غير الجاهزة مخاطر عدم الامتثال.

بالإضافة إلى ذلك، لم يؤدي إدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ في السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تأثير كبير على الأسواق المالية، بفضل الارتفاع الأخير في أسعار النفط، مما قد يؤدي إلى المزيد من الودائع.

ومع ذلك، وكما تشير تقارير الخدمات المصرفية، لا تزال الربحية من المسائل التي يتوقع أن تؤثر على القطاع المصرفي في (دول مجلس التعاون الخليجي) طوال عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩.

مع ارتفاع التكاليف العامة والإمكانيات المحدودة لتعزيز المزيد من الإقراض والأرباح، يتعين على المصارف إيجاد طرق لخفض التكاليف»، واحدة من هذه الأنشطة هي عمليات الاندماج والاستحواذ.

فوفقًا لـ «بلومبرغ»، فإن صفقات الاستحواذ بين المصارف الخليجية آخذة في التسارع بعد فترة طويلة من الركود.

يمر المقرضون في جميع أنحاء المنطقة بأكبر عمليات إعادة هيكلة منذ عام ٢٠٠٧، حيث شارك حوالي ١٢ منهم في عمليات الاستحواذ أو الاندماج خلال العامين الماضيين.

وقال سيرجي درغاشيف، مساعد في إدارة حوالي ١٤ مليار دولار في يونيون انفستمنت برايفت فوندس جي إم بي أتش في فرانكفورت: «سنشهد المزيد من الدمج المصرفي في مجلس التعاون الخليجي، ومن

المرجح أن يكون هذا الدمج أكثر نشاطًا في الإمارات العربية المتحدة».

«بالمقارنة مع المملكة العربية السعودية، فإن التعامل المصرفي لدى السكان في الإمارات العربية المتحدة يتم بشكل مفرط مع عدد قليل من المصارف الكبرى والكثير من المصارف الأصغر حجماً.»

هناك ما لا يقل عن ٧٣ من البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي، وفقا لبيانات جمعتها بلومبرج. هذه البنوك تقدم خدماتها لعدد من السكان يبلغ عددهم حوالي ٥١ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٦، وفقا لبيانات جمعها مركز الخليج للأبحاث.

الإمارات العربية المتحدة فيها ٤٦ مصرفًا تجاريًا مقابل ٩,٥ ملايين شخص، وهذا لا يشمل البنوك الاستثمارية «في الخارج» في مركز دبي المالي العالمي، في حين أن المملكة العربية السعودية لديها ١٢ من المقرضين المحليين و١٤ فرعا من فروع البنوك الأجنبية لـ ٣٣,٦ مليون شخص، وفقا لبيانات البنك المركزي والمعلومات المأخوذة من موقع Worldometers (إحصاءات العالم محدثة آنياً).

وأشار تقرير وكالة بلومبرغ إلى «أن ارتفاع تكاليف الامتثال مع تطبيق معايير محاسبية جديدة، والابتكارات التكنولوجية السريعة، وتأثير إدخال ضرائب القيمة المضافة والحاجة إلى أطر قوية لحوكمة الشركات، يزيد أيضًا من التكاليف بالنسبة البنوك، مما يزيد الضغط على الشركات الصغيرة والمتوسطة لدمجها»

لقراءة المزيد:
https://ameinfo.com/money/banking-finance/gulf-banks/

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن

تحت رعاية

سعادة زايد بن راشد الزياني

وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني

يعقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين المؤتمر الدولي المهني السادس بعنوان

«مستقبل مهنة المحاسبة في ظل ثورة المعرفة»

وذلك في ١١ نوفمبر ٢٠١٨

في المنامة – البحرين (مبنى مجموعة طلال أبوغزاله رقم ١٠٠٢ طريق رقم ٥١٢١، السويفية ٣٥١)

ويتركز المؤتمر على محورين رئيسيين وهما:

- بيان أثر ثورة تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة والتدقيق وتطوير البرامج المحاسبية.
- التعليم المحاسبي الرقمي.

» الإشتراك في المؤتمر مجاني، آخر موعد للتسجيل ٢٠١٨/١٠/١٥.

» سيتم منح المشاركين شهادات حضور للمؤتمر.

للإستفسار والتسجيل:

هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥١٠٠٩٠٠ فرعي (١٢٢٨)، (١٣٧٦)، (١٢٢٥) | فاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥١٠٠٩٠١

البريد الإلكتروني: Iasca.conference@iascasociety.org

الموقع الإلكتروني: www.conference2018.ascasociety.org

الراعي الماسي

مجموعة طلال أبوغزاله

TAG-Org

AL MOTAKAMEL® ERP SOLUTIONS From OFIS SOFT Office Information Systems For Software

لمزيد من المعلومات

هاتف : 5100900 (6-0962)
فاكس : 5100901 (6-0962)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني
asca.jordan@iascasociety.org
salouri@iascasociety.org
www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن
المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2018)©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر